

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## الثقة الضريبية

د. هشام ونوس

الثقة بين المكلف الضريبي والإدارة الضريبية من أهم معايير نجاحها حيث تكتسب بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها بهدف حماية حقوق الدولة من جهة، وحقوق المكلفين من جهة أخرى، ولتعزيز الثقة يجب التزام الإدارة بواجبات من أهمها:

عدالة المعاملة الضريبية بين المكلفين؛ وهذا الواجب لا يذكر عدالة بالتشريعات الضريبية ولكن يستتج من شمولية النصوص وعدم تخصيصها.

الشفافية بالأداء: وتتضمن الشفافية بإطلاع المكلف على حقوقه وواجباته لرفع ثقافة المكلف ضريبياً، ما يوفر الوقت والجهد لطرفي العلاقة الضريبية ويحد من الفساد.

الإدارة الضريبية في سورية تتمثل بالهيئة العامة للضرائب والرسوم الحديثة بالقانون ٤١ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ وبمراجعة مهامها لملاحظ غياب الإشارة لأهمية الثقة مع المكلف، وتتنصر المهام بعموميات منها إعداد الخطط ووضع الآلية اللازمة لمعالجة التهرب الضريبي، وغالباً هذه الخطط تستسعى لتضييق الخناق على المكلف للحد من تهربه الضريبي، أما الحد من خلال تعزيز الثقة الضريبية فلا اعتقد أن المشرع كان يسعى لها.

فجح التهرب الضريبي بأشكاله المختلفة «قبل الأزمة ووفقاً للتقرير الاقتصادي للاتحاد العام لنقابات العمال لعام ٢٠١٠» يصل حجمه إلى ٢٠٠ مليار ل.س وهو ما يعادل نسبة ١١,٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة ٤٠ بالمائة من الموازنة العامة للدولة.

هذه النسب رفضت من قبل وزارة المالية وأشارت إلى أن التهرب الضريبي لا يتجاوز نسبة ٤ بالمائة من الناتج المحلي، مع ملاحظة الهوة الكبيرة بين النسبتين دون وجود مستندات لهذه النسب، وحثماً بظل الأزمة ارتفعت هذه النسب بشكل كبير، ما يشير بوضوح إلى حجم فجوة الثقة التي تتسع بشكل مستمر.

لذا نأمل بأن توضع خطط لمعالجة فجوة الثقة مع المكلف متضمنة عدداً كبيراً من المهام أهمها العدالة والشفافية وتعزيز قنوات التواصل مع المكلف، فكلما زاد وعي المكلف ضريبياً وشعر بعدالة المعاملة مع أقرانه وبقربه من الهيئة العامة للضرائب والرسوم من خلال تعزيز الاتصال معه بعدد من الأساليب لتلزم جميعها بالحفاظ على احترام المكلف، زاد انتمائه وليده واحترامه للإدارة الضريبية، ما يساعد على الحد من التهرب الضريبي وتشجيع الاستثمار بأشكاله المختلفة الداخلي والخارجي، ويزيد الحصيلة الضريبية التي ستتكسب إيجاباً على الوطن بشكل عام وعلى مستوى معيشة المواطن بشكل خاص.



زيادة ٣٠٠ بالمائة خلال عام..

## الحكومة صدقت ١٠٠ عقد منذ بداية ٢٠١٧ بتمويل ٢١٩ مليار ليرة

## الوطن - خاص

شهدت العقود المصدقة مع الجهات الحكومية ارتفاعاً ملحوظاً، ومطرداً، منذ نحو العام، ما يدل على توسع العمليات مع بدء تعافي الاقتصاد، وبدء عكس اتجاهه الهابط، على مدى سنوات الأزمات الست الماضية.

إحصائياً، ارتفع عدد العقود المصدقة من بداية العام الحالي (٢٠١٧) نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، إذ تم تصديق ١٠٠ عقد منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية تموز، مقارنة بـ ٢٧ عقد خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٦. علماً بأن نصف العقود المصدقة هذا العام كانت لوزارة الإدارة المحلية (٢١ عقداً) والموارد المائية (٢٥ عقداً)، على حين كانت حصة الكهرباء ٨ عقود والصحة ٧ ومثلها للداخلية، و٦ عقود للزراعة و٨ للتربية، وه للنفط، و٣ للنقل، ومثلها للصناعة، وعقدان للإسكان و٦ للثقافة وعقداً واحداً للاتصالات.. وبحسبة القيم تمويل المشروعات المصدقة هذا العام وتحويل القيم بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية، بحسب تقرير اللجنة تدقيق العقود (حصلت «الوطن» على نسخة منه) واعتماداً على أسعار الصرف الرسمية في صرف سورية المركزي، يبلغ إجمالي التمويل نحو ٢١٩ مليار ليرة سورية، موزعة إلى تمويل الليرة السورية بنحو ٥٧,٩ مليار ليرة، وتمويل بنحو ٢٠٩,٦ ملايين يورو (بقيمة تعادل نحو ١٢٩,٢ مليار ليرة)، و٧,٥ ملايين دولار أمريكي (بقيمة تعادل نحو ٣,٩ مليار ليرة)، و٥٢,٨ مليون ياباني (بقيمة تعادل نحو ٢٥,١٢ مليار ليرة) ونحو ٣٠٠,٣ مليون روبل روسي (بقيمة تعادل نحو ٢,٧ مليار ليرة).

وفي التفاصيل الواردة في تقرير اللجنة، فقد بلغ التمويل بالعملية المحلية نحو ٥٠,٢٦ مليار ليرة سورية، ومن حساب لجنة إعادة الاعمار ٤,٣ مليارات ليرة ونحو ١,٩ مليار ليرة على حساب متعهد ناقل، على حين بلغ التمويل باليورو وتسديد بالليرة السورية بقيمة نحو ٤,٢ ملايين يورو وتمويل لعقود باليورو تسدد بالليرة بقيمة ٥,٧ ملايين دولار، وتمويل لعقود بالين الياباني تسدد بالليرة السورية بقيمة ٥٢,٨ مليون ين، وتمويل من منظمات دولية (يونيسيف) بالعملية المحلية بقيمة نحو ١,٢٦ مليار ليرة، واليورو تسدد بالعملية المحلية بقيمة ٦٥٧,٥٥ ألف يورو.

وعن تمويل العقود باليورو، فقد بلغ نحو ٢٠٣,٥ ملايين يورو، إضافة إلى ١,٣ ملايين يورو عبر خط



مليارات ليرة والشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات عقدين بقيمة نحو مليار ليرة.

## وفر

بين التقرير أن إجمالي قيم الوفر الحاصل في العقود نتيجة تخفيض القيم العقدية قرابة ١,٧ مليار ليرة، حيث سجلت الوفورات في عقود وزارة الداخلية نحو ٢١٥ مليون ليرة وفي وزارة النفط نحو ٢٥,٦ مليون ليرة على حين تجاوزت قيم الوفورات بسبب تخفيض القيم التعاقدية ١,٣ مليار ليرة في عقود وزارة الإدارة المحلية والبيئة ونحو ١٢٧,٥ مليون ليرة في عقود وزارة التعليم العالي خلال العام الماضي بنحو ١٥ مليون ليرة.

## اللجنة تقترح

تضمن التقرير جملة من الملاحظات والمقترحات للجنة تدقيق العقود أهمها أن يكون هناك توازن في توزيع المشاريع بين شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة، مع مراعاة الاختصاص الشركة أو المؤسسة حسب صك إحدائها، والطلب من الوزارات التحري الدقيق عن الأسعار الرائجة عند التعاقد بالتراضي، والاستعانة بمكتب مختص أو خبراء لوضع دفاتر

إتصاف، على حين تم التمويل بالدولار بقيمة نحو ١,٨ مليون دولار، ونحو ٣٠٠,٣ مليون روبل روسي. وأظهر التقرير في مقارنة لعقد العقود المصدقة خلال السنوات من ٢٠١٣ وحتى العام الجاري تصديق ٧٢ عقداً في عام ٢٠١٣ إلى ٦٤ في عام ٢٠١٤، ثم تحسن الوضع عام ٢٠١٥ ليتم تصديق ٧٦ عقداً ويقفز العدد إلى ١٠١ عام ٢٠١٦، على حين سجلت عقود العام الجاري ١٠٠ عقد مصدق خلال سبعة أشهر.

## عقود مبرمة

كشف التقرير عن إبرام ٦٦ عقداً بقيمة ٧٩ مليار ليرة سورية مع الجهات الحكومية، خلال عام تقريبا، بين الفترة من ٢٠١٣ إلى العام الماضي ولغاية الأول من آب في العام الجاري. وأظهر أن العقود توزعت إلى ٢٧ عقداً المؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بقيمة ٤٩,٧ مليار ليرة، و١٠ عقود لمصلحة مؤسسة الإسكان العسكرية بقيمة ٦,٨ مليارات ليرة و٩ عقود للشركة العامة للبناء والتعمير بقيمة ٨,٧ مليارات ليرة وبعدها سجلت عقود الشركة العامة للطرق والجسور ٦ عقود بقيمة ٣,٧ مليارات ليرة على حين بلغت العقود لمصلحة الشركة العامة للمشاريع المائية ٣ عقود بقيمة ٨,٩

## وافقت على شراء عبارة لنقل البضائع

## الحكومة: استيراد الآلات المستعملة مسموح

## هشام غانم

وضع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس النقاط على الحروف خلال اجتماع عمل خاص من أجل استثمار نتائج معرض دمشق الدولي يوم أمس، مجدداً تأكيده بأن القطاع الخاص شريك أساسي في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع العملية الإنتاجية إلى الأمام، مبيناً أن التعاون البناء مع هذا القطاع أثمر عن نجاح كبير لمعرض دمشق الدولي على كافة المستويات، مؤكداً أن الحكومة جادة أكثر من أي وقت مضى في اتخاذ خطوات فيما يتعلق بالتسهيلات والإجراءات المرتبطة بالتصدير والاستيراد والتشريعات اللازمة للانفتاح أكثر في العلاقات مع رجال الأعمال والصناعيين.

وأشار إلى أن هناك تحدياً أكبر أمام الحكومة هو الجمارك الذي يتم العمل عليه باتجاه تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، والعمل على تشريعات أكثر مرونة ومتوافقة مع الدول الصديقة لتحقيق نقلة نوعية، موضحاً أن المرتكزات الرئيسة الواجب القيام بها لاستثمار النتائج الإيجابية لمعرض دمشق الدولي، وتوسيع قاعدة التبادل التجاري مع الدول الصديقة وتنظيم معارض خارجية لتسويق المنتج السوري على أوسع نطاق، وبغرض تسهيل تسويق المنتجات السورية وتعزيز العملية الإنتاجية.

وخلال الاجتماع وجد اتحاد المصدرين أن العقبة التي تعترض سير عملهم تتطلب وجود عبارة لتسهيل نقل المنتجات الأمر الذي أكد عليه رئيس الحكومة متعهداً بالموافقة على شراء عبارة لنقل المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية، كما وافق على السماح باستيراد الآلات المستعملة لغرض الإنتاج.

إضافة لذلك وافق خميس على طلب الصناعيين بضرورة إعادة النظر في إمكانية تخفيض الأسعار بين ١٠ إلى ١٥٪ على الغزول القطنية، أو إيجاد حل آخر يساهم في تشجيع



العملية الإنتاجية، حتى لو كان الأمر يتعلق بفتح باب الاستيراد لكن بعد مناقشة الموضوع من كافة أبعاده. وأشار رئيس الحكومة إلى أهمية وضع الإطار الصحيح لاستثمار النتائج الإيجابية لمعرض دمشق الدولي من خلال إيجاد معارض خارجية دائمة في الدول الصديقة لتسويق المنتج السوري الصناعي والحرفي على أوسع نطاق ليكون ذلك عنوان المرحلة القادمة، وضرورة التواصل مع المستثمرين ومع رجال الأعمال والصناعيين والحرفيين ومعرفة معاناتهم، ووضع الحلول اللازمة لها من أجل إطلاق العملية الإنتاجية وتعزيز وجود المنتجات السورية خارجياً، مؤكداً «نحن كدولة واقتصاد يجب أن يكون لدينا رؤية شاملة من كل شخص ساهم في معرض دمشق الدولي لفتح آفاق جديدة للمعارض الخارجية والأهم ضرورة تحليل واقع المعرض وتصيغه بشكل دقيق ليستثنى تجاوز أي عثرة في السنوات القادمة»، وطرح خلال الاجتماع تساؤلات عن الرؤى والأفكار

## ١٢,٨ مليار ليرة خسائر البنية التحتية خلال الحرب

## مدير اتصالات حلب لـ«الوطن»: ٤,٥ مليارات ليرة قيمة الفواتير غير المحصلة

## قصي المحمد

كشف مدير فرع اتصالات حلب مصطفى مصري عن إجمالي الخسائر التي تعرضت لمليارات لها قطاع الاتصالات في محافظة حلب والبالغة ١٢,٧٧٥ مليار ليرة سورية تتراوح ما بين خسائر مباشرة وغير مباشرة، مبيناً قيمة المبالغ المتبقية على المشتركين وتقدر بنحو ٤,٥ مليارات غير مدفوعة من أصل ٢١ مليار ليرة سورية، أي بنسبة جياية فواتير وصلت إلى ٧٩ بالمائة. وفي تصريح لـ«الوطن» بين المصري أن ٥,٧٧٥ مليارات ليرة كانت خسائر مباشرة ما بين مبان وشبكات وأليات ومعدات أثاث

وتجهيزات ومواد مستودعات كمستودع «خان العسل» المقررة خسائره بما يزيد على ملياري ليرة تقريباً، موضحاً كمية الخسائر غير المباشرة والتي قدرت بنحو ٧,٥ مليارات ليرة سورية، كانت نتيجة قوات الإنتاج أو العائدات المتوقعة بسبب توقف المراكز عن الخدمة في المحافظة. وبين المصري مجمل ساعات المقاسم الموضوعية في الخدمة حالياً والبالغ عددها ٣٧٧ ألف خط هاتف ثابت منها ٢٣٠ ألف خط مستثمر، أما بالنسبة للأرقام المتوقعة بلغت ٦٠٠ ألف خط موزع ما بين المدينة والريف، وعن عدد المراكز في المحافظة فقد بلغ عددها ٩٨ مركزاً منها ١٨ مركزاً في

المدينة و٨٠ مركزاً في الريف، بالإضافة إلى وحدات النفاذ الضوئية «ONA» ووحدات نفاذ لاسلكية «PMP».. كما أشار مدير الفرع إلى أنه تم استخدام «الخدمة الهاتفية اللاسلكية» لتأمين الاتصالات كحل إسعافي لبعض المقرات والقطاعات الخدمية والفعاليات الاقتصادية والتجمعات السكنية لأحباء المحررة والريف الشرقي المحرر كمنطقة دير حافر وبلدة حميمة، حيث بلغت عدد الخطوط المنفذة في تلك البلدات والقرى ٢٠٠١. أما بالنسبة لخدمة الانترنت، فقد بلغ عدد البوابات التي تم تنفيذها منذ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٣ ولغاية ٢٠١٧/٠٩/٢٣

حلب نتيجة تقنين التيار الكهربائي وتذبذب التيار الكهربائي لشبكة المدينة الأمر الذي يؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المازوت نتيجة تشغيل مجموعات التوليد الاحتياطية طوال فترة الانقطاع والانخفاض والارتفاع للتيار الكهربائي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكلفة التشغيلية، وعدم توفر البات لزوم إعادة تأهيل البنية التحتية للمراكز الهاتفية في المنطقة الشرقية حيث تعرضت أكثر من ٢٠٠ سيارة للسرقة من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة، بالإضافة إلى قلة العناصر الفنية من جمع الاختصاصات نتيجة تسرب ١٦٠٧ عمال خلال فترة الأزمة.

حلب نتيجة تقنين التيار الكهربائي وتذبذب التيار الكهربائي لشبكة المدينة الأمر الذي يؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المازوت نتيجة تشغيل مجموعات التوليد الاحتياطية طوال فترة الانقطاع والانخفاض والارتفاع للتيار الكهربائي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكلفة التشغيلية، وعدم توفر البات لزوم إعادة تأهيل البنية التحتية للمراكز الهاتفية في المنطقة الشرقية حيث تعرضت أكثر من ٢٠٠ سيارة للسرقة من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة، بالإضافة إلى قلة العناصر الفنية من جمع الاختصاصات نتيجة تسرب ١٦٠٧ عمال خلال فترة الأزمة.

## وزير التموين لـ«الوطن»:

## مخبر متنقل وتسيير

## سيارات محملة بالمواد

## في دير الزور

علي محمود سليمان

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي عن انطلاق ٥٠ شاحنة محملة بنحو ٢٥٠ طن من المواد الغذائية الأساسية كإجراء إسعافي إلى محافظة دير الزور بعد فك الحصار، حيث تم تحميلها بالمواد الأساسية من السكر والشاي والرز والمعلبات بأنواعها وتشكيلة متنوعة من الخضار والفاواكه كدعم فوري ومباشر لأهالي دير الزور الذين عانوا ويلات الحصار الطالم قرابة ثلاث سنوات.

وأكد الغربي في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة سوف تستمر في إرسال القوافل المحملة بالمواد الغذائية، معلنًا عن تشكيل خلية عمل من مختلف المؤسسات والشركات والإدارات المعنية في الوزارة لتوفير احتياجات المواطنين من أبناء دير الزور، وبشكل أساسي من المخازن والمطاحن والمؤسسة السورية للتجارة، مع خط اتصال دائم مع محافظ دير الزور واللجان المختصة من المعنية في المحافظة للوقوف على الاحتياجات كافة وإيصالها بأسرع مدة.

ولفت الغربي إلى البدء بشكل فوري بتشكيل لجان للكشف عن أضرار الصالات والمخازن والمطاحن وغيرها من المؤسسات الحكومية والقيام بعمليات الصيانة وإعادة التأهيل وفق الأولويات، وذلك لإعادة افتتاح الصالات وعودة الخدمات التي كانت تقدمها للمواطنين.

وأضاف وزير التجارة الداخلية عن خطة الوزارة لتسيير سيارات جواله محملة بالمواد الغذائية ضمن محافظة دير الزور إضافة إلى إمكانية إقامة مخبز نقال لتوفير مادة الخبز للمواطنين.

وفي سياق آخر أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يوم أمس أنها سوف تشتري الفاض من مادة الفروج وذلك في إطار الاهتمام الذي توليه الحكومة لمربي الدواجن واستمرار توفيره للمواطنين بأسعار مناسبة، حيث بين الغربي أن هذا القرار جاء للحفاظ على الثروة الحيوانية وتشجيع المربين على زيادة الإنتاج واستمرار طرح مادة الفروج في صالات و منافذ بيع المؤسسة السورية للتجارة وتوفيرها بأسعار مناسبة للحيلولة دون حصول أي اختناق في السوق أو السماح لضعاف النفوس بالتلاعب بأسعارها أو مواصفاتها.